صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة ولاية البليدة-

الدكتور. منصوري الزين   أ.سفيان نقماري
أستاذ محاضر   طالب دكتوراه
-جامعة البليدة

الملخص:
ان فكرة صندوق الزكاة الجزائري تعتبر من بين التجارب الحديثة النشأة في مجال التنظيم المؤسساتي للزكاة، و يهدف من خلال ذلك الى إحياء العمل التطوعي من أجل تحقيق أسمى معاني التكافل الاجتماعي و بلوغ الأهداف الاقتصادية للزكاة و المساهمة في حل مشاكل البطالة و الفقر،...و لكن من بين أكبر المعوقات التي إعترضته في تحقيق أهدافه هي مشكلة ثقة المزكين بالجهات المسؤولة عن عملية جمع وتوزيع الزكاة، كما أن نقص الإعلام و الإشهار وتضخيمه لبعض التجاوزات شكل عائقا أمامه في تجسيد المصداقية و الشفافية التي يسعى لاكتسابها و بالتالي عدم تحقيقه لإرا دات معتبرة لحد الآن.
و لذلك لابد على صندوق الزكاة اليوم التفكير أولا في تعزيز جسور الثقة بينه و بين المتعاملين معه وإتباع مختلف السبل و الإستراتيجيات لتحقيق ذلك.
الكلمات المفتاحية: الزكاة، صندوق الزكاة، التنمية الاقتصادية

Résumé :
Zakat Fonds en Algérie est l'une des expériences récentes dans le domaine de l'organisation institutionnelle de la zakat, et grâce à son bénévolat veut parvenir à une meilleure solidarité sociale et d'atteindre les objectifs économiques de la zakat comme aidant à résoudre les problèmes de chômage et la pauvreté, ... mais un des plus grands obstacles rencontrés dans la réalisation de ses objectifs est le manque de confiance ou responsables de la collecte et la distribution de la Zakat, et plus de sa l'absence de publicité et des médias, et amplifié certains des excès former une barrière en
face de lui dans la réalisation de la crédibilité et la transparence, qui vise à acquérir et n'a donc pas atteindre ses objectifs.
Et doit donc tout d'abord de penser à promouvoir des liens de confiance entre lui et ses rapports avec lui et de suivre de différentes manières et stratégies pour atteindre cet objectif.
Mots clé : Zakat, Zakat fonds, Développement économique

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي لاقت ضرورة الدراسة والبحث في مختلف الدول، ومن ذلك تبني النظام الرأسمالي الذي وإن نجح في بعض البلدان في تحقيق التنمية الاقتصادية فإنه قد أخفق في تحقيق ذلك في الجزائر الربط بحيث أهمل العلاقة المتكاملة بين التنمية الاقتصادية وبين العدالة الاجتماعية، وبالتالي أصبحنا اليوم في أمس الحاجة إلى توجه اقتصادي ومالي يتماشى مع بيئة مجتمعنا وتقاليده الأصيلة، عسى أن نجد فيه تخصيصا رشيداً للموارد ويلبي رغبات المجتمع الاقتصادي منها والاجتماعية، ويكون بصفة عامة نموذج ذو طابع تنموي يأخذ في الحسبان الجانب الاقتصادي مع عدم إهمال الجانب الاجتماعي الذي يشجع ويدعم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بما يتماشى والصالح العام، هذا التوجه يتمثل في فريضة الزكاة أو ما يسمى بمشروع صندوق الزكاة، فالزكاة تعتبر إحدى الوسائل التمويلية في يد الدولة لمعالجة مشاكلها الاجتماعية، فهي تساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يجب ترك هذا الركن العظيم بدون تنظيم من طرف الدولة حيث نجد أنه احتل اهتمام كثير من الدول العربية والإسلامية في الفترة الأخيرة من القرن الماضي، وبالموازاة مع ذلك تم إنشاء العديد من الصناديق والمؤسسات التي تتولى تحصيل الزكاة، ويقع على أهل العلم والفقه مسؤولية التوعية الشاملة يوجب التطبيق الإلزامي لها من قبل الدولة أولاً ثم الفرد. لذا يواجه هذا الطرح العديد من التساؤلات الشرعية والمشاكل العلمية التي تحتاج إلى دراسة وعلاج، وعلى غرار بقية الدول الإسلامية عرفت الجزائر تجربة العمل الزكوية من خلال إنشاء صندوق الزكاة تحت إشراف معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه والاستفادة من

تجارب بعض الدول، ولما كانت مؤسسة الزكاة بهذه الأهمية وجب العمل على ضرورة تنظيمها تنظيماً عملياً، وكذا العمل على تفعيلها سواءً تعلق الأمر بتحسين وتطوير هيكلها التنظيمي أو تبيان عملية طرق جمع وتوزيع الزكاة من أجل كسب ثقة المزكي أولاً ثم المجتمع وبالتالي توافر مقومات النجاح، إذاً ومن خلال ما تقدم تأتي هذه الدراسة لتصب في الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو واقع تجربة صندوق الزكاة في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

ومحاولة منا الإجابة على التساؤل المطروح ، سوف نعتمد على محاور البحث الآتية:

المحور الأول:واقع صندوق الزكاة الجزائري

المحور الثاني: دور صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية

المحور الثالث: رقمنة و تقييم صندوق الزكاة – دراسة حالة ولاية البليدة-

المحور الأول:واقع صندوق الزكاة الجزائري

أولا: تعريف صندوق الزكاة الجزائري: صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و التي تضمن له التغطية القانونية، و هو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين الجزائريين وتحسين معاملاتهم وتحقيق مجتمع التكافل والتراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر والحاجة [1]. تم تأسيسه سنة 2003وأول تطبيق له كان في ولايتي عنابة و سيدي بلعباس، و ذلك بفتح حسابين بريديين في الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة و التبرعات من المزكين و المصدقين في شكل حوالات بريدية، كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا و لا تدفع بقوة القانون .و في سنة 2004تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن و ذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية و يتكون صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية :اللجنة الوطنية للزكاة و اللجنة الولائية للزكاة و اللجنة القاعدية للزكاة[2] :

1 -اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من :رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

2 - اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين

الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفيدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

3 -اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:

رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها .ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر

ثانيا: مراحل الحصول على التمويل من صندوق أموال الزكاة:

1. يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة،
2. تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء،
3. بعد التحقّق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه،
4. ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة،
5. ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضرّرا والأكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف أكبر...)،

6. توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها،
7. توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه،
8. توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.
9. توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

ثالثا: طريقة تسيير صندوق الزكاة و أهم أهدافه: يتم تسيير صندوق الزكاة الجزائري وفق المحاور الآتية[3] :

1. يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و تحت رقابتها و يسيره المجتمع.
2. يحصل صندوق الزكاة و يصرف الأموال من خلال الحوالات و لا يتعامل بتاتا مع السيولة.
3. تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين.
4. تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء أصحاب الحرف.
5. يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تحصل في الولاية لا توزع إلا على أهل الولاية

ومن الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة نذكر:

1. الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة و إحياؤها في نفوس المسلمين و تعاملاتهم؛
2. جمع المساعدات و الهبات و التبرعات و أموال الصدقات النقدية؛
3. القيام بأعمال الخير و البر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف؛
4. توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية ؛
5. توعية و إعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع وتوزيع الزكاة، من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة

و تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق و على مدى إيمانهم به.

رابعا: طريقة تحصيل و توزيع الزكاة

لكي يحقق صندوق الزكاة نجاحا و لتحقيق أهدافه الكبرى وللوصول إلى غاياته المنشودة لا بد له من تقنيات فعالة يستخدمها عند جمع وتوزيع الزكاة على المواطنين، بحيث تخدم مصالح المزكي وتحفظ ماء وجه الفقير من مذلة السؤال في نفس الوقت .فما هو السبيل الذي رسمته وزارة الشؤون الدينية في هذا الشأن؟

1. تحصيل الزكاة بالجزائر :يحصل صندوق الزكاة نوعين من أموال الزكاة :زكاة المال و زكاة الفطر.

بالنسبة لزكاة المال يتم تحصيلها وفق ثلاثة طرق، كما يلي :

أ- الصناديق المسجدية :و التي توضع على مستوى المساجد الكبرى في الأحياء و المدن عبر كامل التراب الوطني و بعدها تدفع مبالغ الزكاة المحصلة في كافة مساجد الولاية إلى حساب صندوق الزكاة الولائي.

ب- الحوالات البريدية :و تعتبر طريقة مباشرة في تحصيل الزكاة، و كل مزكي يستطيع دفع زكاته بهذه الطريقة عليه أن يتجه إلى إحدى مكاتب البريد مصحوبا بمبلغ الزكاة الذي يريد دفعه إلى الحساب البريدي الجاري لصندوق الزكاة الولائي.

ج- الصكوك البنكية :يتم تحصيل الزكاة في الجزائر كذلك عن طريق الصكوك البنكية.

أما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم 4780/10) بواسطة حوالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي ومبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام والحروف وهذا مع مراعاة للبنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

- بالنسبة لزكاة الفطر يتم تحصيلها من قبل أعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الأئمة المعتمدين و أئمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتدأ من منتصف شهر رمضان إلى غاية 28 رمضان لكل سنة وذلك على أساس الوكالة.

2. توزيع الزكاة بالجزائر: يتم توزيع زكاة المال كما يلي:

-توزع زكاة المال على مصارفها الشرعية من الفقراء و المساكين وفقا للترتيب الوارد شرعا و قانونا.

-توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري من زكاة المال وفق النسب الواردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: توزيع الزكاة في الجزائر

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (كالقروض الحسنة)	/	%37.5
مصاريف تسيير الصندوق	12.5% توزع كما يلي: 4.5% لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية. 6%لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية. 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: : الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية

ملاحظة: نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء و المساكين حيث بلغت87.5 %في حالة عدم تجاوز حصيلة الزكاة 5 ملايين دج، و في الحالة الأخرى تصل إلى % 50 مع العلم أن

نسبة 37.5 %من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع كذلك لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

خامسا: تقييم حصيلة صندوق الزكاة في الجزائرخلال الفترة (2003—2011):

من خلال الجدول التالي سوف نستعرض الحصيلة الوطنية لزكاة المال وعدد العائلات المستفيدة منها وكذلك عدد الشباب المستفيد من القورض الحسنة:

الجدول رقم 02: حصيلة صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة (2003—2011):

البيان / السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة المال دج	عدد العائلات المستفيدة من زكاة المال	عدد المشاريع الممولة من القروض الحسنة
2003	118.158.269.35	21000	
2004	200.527.635.50	35500	256
2005	367.187.942.79	53500	466
2006	483.584.931.29	62500	857
2007	566.814.000.00	22562	1147
2008	427.179.898.29	/	800
2009	887.000.000.00	/	1200
2010	900.000.000.00	150000	3000
2011	1200.000.000.00	/	500

المصدر: - الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية:-http://www.marwakf-dz.org/2011-01-06-10-02-09.html

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

من سنة 2003 الى سنة 2007 : حصيلة زكاة المال في تزايد مستمر، و النمو في الحصيلة عكسه تنامي في عدد العائلات المستفيدة من المساعدات المالية و ارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القروض الحسنة.

خلال سنة 2008 نلاحظ أن حصيلة صندوق الزكاة انخفضت مقارنة السنتين السابقتين، و هذا ما عكسه انخفاض

في عدد العائلات المستفيدة من زكاة المال و انخفاض عدد المستفيدين من القروض الحسنة كذلك، و ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:

- الحملة التشويهية التي تعرض لها صندوق الزكاة من طرف البعض، ساهمت في ابتعاد شريحة من المزكين

وفقدتهم الثقة به.

- تكلم بعض وسائل الإعلام عن حدوث عمليات سطو في بعض المساجد من طرف بعض المنحرفين.
- الكلام الذي أثير حول طرق استغلال واستثمار مداخيل صندوق الزكاة.

أما خلال سنة 2009 نلاحظ أن الحصيلة عادت الى الارتفاع مجددا وبنسب معتبرة، و السبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو المبادرة التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف في سنة 2009 لما أعلنت أن ربع حصيلة صندوق الزكاة لسنة 2009 يخصص إلى أهالي غزة ، الشيء الذي أدى إلى إقبال شريحة من المزكين على دفع زكاتهم لصندوق الزكاة، و في السنوات الموالية كذلك كثفت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف من الحملات التحسيسية في هذا المجال مما سمح بتحسن و نمو إيرادات الصندوق حيث وصلت إلى أكثر من 120مليار سنتيم سنة 2011.

ملاحظة: بما أن الناتج القومي في الجزائر يزيد عن 51 مليار دولار سنويا أي أن أقل مبلغ يخرج كزكاة من أموال الجزائريين يقدر ب 5.1 مليار دولار أي بحوالي 408 مليار دينار جزائري.

المحور الثاني: دور صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية: ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية الى تيارين رئيسين:

1. أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالباً بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن[4]

2. أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية – اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

ثانيا: شروط التنمية الاقتصادية وتشمل: وتتمثل في العناصر الآتية:

1. دور الدولة (الحكومة):

أكدت اغلب التجارب أن عملية التنمية لا يمكن أن تنجح بعيداً عن دور الدولة التنظيمي، كما أن التنمية لا تحدث تلقائياً ولابد من التدخل الواعي لأحداثها، يصبح دور الدولة هنا أساسيا لقيادة عملية التنمية وتنظيمها من خلال وضع القواعد والخطط الأساسية لها والعمل على تحديد طريقها الصحيح ومعالجة المشاكل والعقبات التي تقف في طريقها، يتم ذلك ببناء النوع الجيد من المؤسسات وكذلك تطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون.

اذاً فالدعوة لتدخل الدولة لا يعني إلغاء دور القطاع الخاص واعتماد التخطيط المركزي الشديد وبالتالي هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بل تعني ان يكون دور الدولة تصحيحاً تقويمياً دون الابتعاد عن آلية السوق، وتؤكد النظريات الحديثة للتنمية على وجوب الابتعاد عن سياسة الانغلاق على الذات بل يجب ان تكون الدولة في سياستها الاقتصادية منفتحة على العالم الخارجي وتسعى للتكامل معه بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.

2. التصنيع:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الإختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع، مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج السائدة، ويحتاج التصنيع السريع إلى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي، وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة اكبر من معدلات النمو السكاني[5].

كذلك أن الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة كما انه يستطيع استيعاب أجزاء كبيرة من فائض القوى العاملة الموجودة في القطاعات الأخرى، بسبب ارتفاع الدخل في القطاع الصناعي وازدياد أهميته النسبية في المجتمع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى[6].

ومما يجدر ذكره هنا أن نجاح عملية التصنيع تحتاج إلى إحداث تغيرات في البنيان الثقافي (القيم والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية) وبشكل يلائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدعم أهدافها.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الإدارة العليا إلى تحقيق التنمية الصناعية علها أن لا تنسى أن التنمية الزراعية ضرورية ويجب أن تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الصناعية، حيث ان القطاع الصناعي له ترابط قوي مع قطاع الزراعة لما توفره الزراعة من مواد أولية للصناعة وكذلك توفير المواد الغذائية للعاملين والسكان فالقطاع الزراعي يمول التنمية بصورة عامة والصناعة بصورة خاصة.

3. التقدم التكنولوجي:

إن من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية والتي تعني اعتماد إستراتيجية ترمي إلى توفير التكنولوجيا الجيدة المناسبة وبتكلفة غير باهضة، ويجب اختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث ملاءمتها مع المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا[7]، ومن أجل الاستفادة من التكنولوجيا يجب استخدامها بشكل جيد وكفء، إذ أن مشكلة التنمية في العالم الثالث هي مشكلة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة لتحويل المدخلات المحدودة والمتناقضة إلى مخرجات متعاظمة ومتزايدة، فعلى سبيل المثال أن التقدم الذي تشهده اليابان اليوم رغم عدم وجود الموارد المناسبة يرجع بالدرجة الأولى إلى كفاءة استخدام التكنولوجيا، في حين أن التخلف الذي تعيشه البرازيل رغم مواردها وإمكانيتها الضخمة يرجع إلى قصور استخدام التكنولوجيا المناسبة، وتنبع أهمية الاهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية من أن هذا التقدم يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان، حيث أن التقدم التكنولوجي يتطلب استثمار أصول رأسمالية جديدة متضمنة تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية للبلد النامي.

كذلك يمكن أن تساهم التكنولوجيا الحديثة بتغير عناصر البنية الاجتماعية من خلال إحداث نقلة نوعية في مستوى تفكير الأفراد بإخراجهم من حالة اليأس والعجز والتسليم إلى حالة من الإبداع والابتكار والتجديد مما ينعكس إيجابا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4. ضبط معدل النمو السكاني:

إن الدول النامية تعاني من مشكلة ارتفاع عدد السكان بنسب تفوق نسبة الزيادة في الدخل القومي، وبما أن عملية التنمية تستهدف زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة دخل الفرد فأن تلك الزيادة سوف تتآكل مع استمرار الزيادة في حجم السكان وهذا بدوره يضعف قدرة تلك البلدان على زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية، يتطلب الأمر إذا ضبط معدلات الزيادة السكانية بما يتناسب مع الزيادات التدريجية للدخل القومي.

ثالثا: الدور الاقتصادي للتمويل من خلال صندوق الزكاة:

1 . توفير مناصب عمل: أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف أبو عبد الله غلام الله خلال يوم الدراسي حول دور الزكاة في محاربة الفقر في الجزائر، المنعقد بدار الإمام بالعاصمة، أنه تم إنشاء أكثر من 5.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب الذين استفادوا من القروض الممنوحة من طرف الوزارة بفضل صندوق الزكاة حيث أنه تم تخصيص جزء من أموال الزكاة من أجل دعم الشباب و المساهمة في القضاء على البطالة[8].

2.دور صندوق الزكاة في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره:

إن الموارد المتأتية من الزكاة توجه في ما توجه إليه، إلى تغطية الحاجيات الأساسية للعجزة والمسنين والأرامل واليتامى والمعوقين من خلال عمليات هادفة تشرف عليها الدولة، إن المساعدة التي تقدمها الدولة يجب أن تكون مباشرة وتعود بالفائدة أولاً على الفقراء والمساكين الذين لا يمكنهم العمل، وبالتالي لا يمكنهم الحصول على دخل دائم[9]، ويمكن أن تأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية[10]:

-ضمان حد أدنى من الدخل للعائلات المستضعفة على أساس عينة من السلع والخدمات (المأكل والملبس والنقل...)

-التكفل عن طريق الضمان الاجتماعي في حالة مرض أو حادث عمل...إلخ.

-وضع نظام حماية اجتماعية يستهدف شرائح محددة من السكان (البطالة المؤقتة، التكوين المهني والتمهين، إنشاء مناصب شغل للمعوقين كالمكفوفين والصم والبكم ...إلخ).

3. دور الزكاة في تمويل التنمية[11]: تعتبر الزكاة مورد مالي منتظم التدفق كل عام، يوفر التمويل الداخلي للتنمية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، وهذا ما تقتضيه إستراتيجية الاعتماد على الذات في تمويل التنمية، هذا إضافة إلى تعدد أوعية الزكاة. يؤدي فرض الزكاة إلى ارتفاع نسبة ما يدخر من الدخل القومي، حيث ترتفع دالة الادخار بالنسبة للذين يدفعونها كي يتخلصوا من أثرها السلبي على ثرواتهم .ويستطيع المجتمع الإسلامي تحريك الثروة العاطلة بالزكاة، في إعادة حقنها في النشاط الاقتصادي، وتوزيع حصيلتها و توجيه الطلب الكلي بما يوائم حركة هذا النشاط، ويناسب تطوره.

إن تكرار حصيلة الزكاة كل عام يقترن بوجود احتمالات كبيرة لتزايدها سنة بعد أخرى، نتيجة لتزايد عدد السكان، وللتطور التكنولوجي، ولاكتشاف موارد الثروات الطبيعية.

وعليه فإن تشريع الزكاة يوفر موردا تمويليا هاما للتنمية من خلال:

-كونه فريضة واجبة الاستقصاء من كل مسلم حر فيما يملكه من أموال نامية – فرضا وتقديرا – متى بلغت النصاب.

-انتظام اخراج الزكاة سنويا مع كل حول قمري، أو فور تحقق النماء كما في الزروع والثمار.

-تعدد أوعية الزكاة بتعدد أنواع الأموال النامية تقليدية ومستحدثة، فرضا وتقديرا.

-انخفاض أنصبة الأموال التي تفرض عليها الزكاة مما يوسع وعاء الزكاة.

-ازدياد الأموال التي تفرض عليها الزكاة بتزايد عدد السكان وتزايد من يبلغون حد الكفاية خلال العملية التنموية وكذلك من خلال استحداث أموال زكائية جديدة واكتشاف موارد طبيعية جديدة.

-انخفاض نفقات جباية الزكاة بحيث لا تزيد عن ثمن الحصيلة في الغالب.

-سد الكثير من ثغرات التهرب من أداء الزكاة.

-ضرورة كفاية الإقليم الذي تجمع منه الزكاة، قبل نقلها إلى بيت مال المسلمين الرئيسي.

4. دعم المشروعات المحلية الصغيرة :يتسم تطبيق صندوق الزكاة بطابع المحلية أي لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها إلى مكان آخر وذلك حتى يكتفي أهل ذلك البلد تماماً، فلا يسقط شرط توزيع الزكاة في مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل ما فيه .إن هذه الخاصية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً حقيقياً وضبطه وإحكامه، وهذا ما يساهم بفعالية في عملية التنمية المتوازنة والشاملة، فصندوق الزكاة يوفر للشخص القادر على العمل والعطاء في إطار محيطه الجغرافي والاجتماعي فرصة كبيرة يحقق إرادته على أرض الواقع بحيث يمكنه من مزاولة عمل منتج في تحصيل دخلٍ لنفسه ولمن يعولهم. نظرا لخاصية المحلية التي يتمتع بها صندوق الزكاة فإن الإنفاق هنا يكون سهل ومناسب للمشروعات الذاتية والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في تلبية الطلبات المحلية وتحقق الاكتفاء المحلي، وكل هذا يكون من خلال تدعيم صندوق الزكاة للأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه، فمن كانت له حرفة أو يتمهن مهنة فإنه يستفيد من الدعم المقدّم، وتكون أهمية هذه المشروعات التي يدعمها صندوق الزكاة في كونها أداة لخلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة ومع مرور الوقت تزداد الخبرة والتجربة و للتذكير فان صندوق الزكاة الجزائري قام خلال الفترة الممتدة من سنة (2003الى2011) بتمويل أكثر من 4500 مشروع في إطار القروض الحسنة رصد لها 107 مليار سنتيم.

5. مساهمة الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي(معالجة التضخم):

تخفف الزكاة من التضخم في حالة زيادة الطلب عن العرض، حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع المعروضة، وهو ما يدفع الأسعار للزيادة، فترتفع الأجور لتلبية زيادة الأسعار، وهكذا دواليك،ويكون لتطبيق فريضة الزكاة أثره في ضبط التضخم من خلال [12]:

أ- انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حول قمري، بحيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.

ب- تطبيق تشريع الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية، ويحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

ج- لا يمكن اعتبار الحجة القائلة باحتمال إقبال المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم .تفاديا لإخراج الزكاة فهي حجة لا يمكن أن تنطبق على السلع التجارية و الصناعية والخدمية، حيث لا يعقل أن يبدد مالكها كل ربحه و رأسماله لمجرد تفادي دفع الزكاة.

د- تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين -وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية – من مزاولة حرفته، ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته أو تجارته أو زراعته، ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة، كما تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها.

المحور الثالث: رقمنة و تقييم صندوق الزكاة – دراسة حالة ولاية البليدة-

أولا: حصيلة صندوق الزكاة خلال الفترة الممتدة بين (2004 -2012)

من خلال ما توفر لدينا من إحصائيات وأرقام، تمكنا من التعرف على إنجازات مكتب صندوق الزكاة لولاية البليدة والنتائج المرضية التي حققها انطلاقا من سنة 2004 إلى غاية السنة الحالية 2012، والتي سنلخصها في الجدول التالي[13]:

الجدول رقم03: حصيلة صندوق الزكاة منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2012

الوحدة:د.ج

السنة	*المبلغ المالي المجموع*
2004	4,533,333.00
2005	4,800,000.00
2006	7,628,679.00
2007	8,763,841.50
2008	8,937,739.63
2009	14,370,000.00
2010	12, 489,272.32
2011	17,137,090.32
2012	25,746,636.00

المصدر: بيانات من طرف صندوق الزكاة لولاية البليدة

تحليل معطيات الجدول: من خلال الأرقام المبينة في الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن حصيلة الزكاة في ارتفاع مستمر، وهدا راجع إلى فعالية أساليب الجمع المستخدمة من طرف الصندوق ،و كدا الدور الملحوظ الدي قامت به الحملات الإعلامية و التي ساهمت بنشر الوعي و الثقافة المتعلقة بألية الزكاة داخل أفراد

المجتمع ، لكن رغم ذلك تبقى الحصيلة الفعلية أقل بكثير من الحصيلة المتوقعة لذا وجب العمل أكثر على زرع الثقة في الصندوق تدريجيا من سنة لأخرى ،و هدا من خلال الاهتمام أكثر بآلية جمع الزكاة التي تساهم بنسب متزايدة في الحد من البطالة و الفقر و دعم التمويلات الصغيرة لولاية البليدة.

ثانيا: حصيلة الزكاة المجمعة عبر محاضر الزكاة المسجدية

وللتفصيل أكثر ، يمكننا تلخيص النتائج المحققة عن طريق المحاضر المسجدية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم04: تفصيل حصيلة الزكاة المجمعة عبر محاضر الزكاة المسجدية

الوحدة: د.ج

السنوات	*المبلغ المالي المجموع عبر محاضر الزكاة المسجدية*
2004	4,533,333.00
2005	4,533,333.00
2006	6,922,297.00
2007	7,249,100.00
2008	6,566,595.00
2009	14,208,000.00
2010	12, 489,272.32
2011	15,199,646.00
2012	25, 985,237.00
المجموع	**59,212,304.00**

المصدر:بيانات عن مكتب صندوق الزكاة لولاية البليدة

تحليل معطيات الجدول:

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن استخدام المساجد في عمليات التحصيل زاد من وعي الأفراد و دعم ثقتهم بالصندوق ، و هدا يعتبر مؤشر جيد يشير إلى مدى دعم ألية الزكاة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال ما تثبته الزيادة في الأرقام المسجلة في الجدول من سنة لأخرى.

ثالثا: حصيلة المساهمة لكل دوائر ولاية البليدة في حصيلة الزكاة لسنة 2012

إضافة لما سبق فان المساهمة في حصيلة الزكاة تختلف من دائرة لأخرى، ففي سنة 2012 قدرت حصيلة الزكاة بـ 25, 985,237.00 د.ج بمساهمة 211 مسجد و موزعين على 10 دوائر وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مساهمة كل دائرة في حصيلة الزكاة لسنة 2012

الرقم	الدائرة	عدد المساجد	التي جمع فيها	التي لم يجمع فيها	المبلغ المجموع (د.ج)	النسبة (%)
1	البليدة	38	37	1	4087150.00	**15.9378**
2	موزاية	21	21	0	2339840.00	**9.12416**
3	بوفاريك	32	32	0	8183760.00	**31.9124**
4	بوعينان	17	17	0	1685170.00	**6.57129**
5	واد العلايق	31	30	1	2765552.00	**10.7842**
6	مفتاح	14	14	0	1062650.00	**4.14378**
7	بوقرة	20	20	0	2030535.00	**7.91803**
8	الأربعاء	12	12	0	903086.00	**3.52157**
9	العفرون	10	10	0	595440.00	**2.32191**
10	ولاد يعيش	16	16	0	1991253.00	**7.76485**
	المجموع	211	209	02	25644436	**100**

المصدر: بيانات من طرف صندوق الزكاة لولاية البليدة

تحليل معطيات الجدول:

يلاحظ في الجدول أن مساجد الولاية والبالغ عددها 211 مسجدا ، موزعة على دوائر الولاية ، حيث يمكن ملاحظة أن أعلى نسبة مساهمة في حصيلة الزكاة حققتها دائرة بوفاريك بمبلغ قدره 8183760.00 د.ج بنسبة تقارب 32 %، في حين حققت دائرة العفرون أدنى بنسبة تقارب 2.5% ومبلغ قدره 595440.00 د.ج، و ما يجب الإشارة إليه أن هناك مسجدين قد قدما محاضر جمع الزكاة بدون رصيد واحد بدائرة البليدة والثاني بدائرة واد العلايق.

رابعا: طرق صرف و توزيع أموال الزكاة

1.الأموال الموجهة لمصاريف الصندوق:

كما تم ذكره سابقا (المحور الأول) فانه يتم تخصيص حوالي 12.5 % من حصيلة الزكاة لمصاريف صندوق الزكاة[14]، وقد تم تحديد نطاق هذه المصاريف كالتالي:

أ- 2 %من النسبة تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة وهو : 10-4780، وجهت هذه النسبة سنة 2009 لإعمار غزة.

ب- 10.5% المتبقية تبقى في الحسابات الولائية الخاصة بكل ولاية ويتم صرفها كالتالي:

4.5% لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق.

6% لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق.

ويتم تبرير هذه النفقات بالوثائق الاثباتية ويتولى المحاسب متابعة ذلك.

- رواتب وأجور الموظفين.
- نفقات الحملات الإعلانية والإعلانات لصندوق الزكاة كالمصلقات والمطويات وصناديق جمع الزكاة.
- شراء الأجهزة واللوازم الضرورية في نشاط اللجان، كأجهزة الإعلام الآلي، والآلات الطابعة والدفاتر ولوازم المكتب...إلخ
- مصاريف الاستشارات القانونية والمالية.
- مصاريف تأهيل وتدريب الموظفين.
- نفقات الاتصال والكهرباء والمياه ... إلخ

ولتوضيح تطور المبالغ التي خصصها صندوق الزكاة على مستوى ولاية البليدة لمصاريفه لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم05:المبالغ المخصصة لمختلف لجان صندوق الزكاة خلال الفترة(2004-2012)

الوحدة: د.ج

السنوات	حسابات الصندوق	المبلغ المخصص للجنة الولائية	المبلغ المخصص للجان القاعدية	المبلغ المخصص للحساب الوطني للصندوق
2004	566,666.63	203,999.99	271,999.98	90,666.66
2005	600,000.00	216,000.00	288,000.00	96,000.00
2006	953,584.88	343,290.56	457,720.74	152,573.58
2007	1,095,480.19	394,372.87	525,830.49	175,276.83
2008	1,117,217.45	402,198.28	536,264.38	178,754.79
2009	1,796,250.00	646,650.00	862,200.00	287,400.00
2010	1,561,159.04	562,017.25	749,356.34	249,785.45
2011	2,142,136.29	771,169.06	514,112.71	342,741.81
2012	3,218,329.50	1,158,598.62	1,544,798.16	514,932.72

المصدر: ص: بيانات من طرف صندوق الزكاة لولاية البليدة

تحليل معطيات الجدول:

من الجدول السابق نلاحظ تزايد ملحوظ في المبالغ المخصصة لحسابات الصندوق، وهذا نظرا لتطور حصيلة جمع الزكاة على مستوى الصندوق من سنة إلى أخرى من جهة، وكذلك تزايد نفقات هذه اللجان من جهة إلى أخرى من أجل التعريف أكثر بصندوق الزكاة ، إذ خصص لسنة 2012 مبلغ قدره 3,218,329.50 د.ج، قسم على اللجنة الولائية واللجان القاعدية والحساب الوطني للصندوق حسب النسب المقررة.

ملاحظة: في سنة 2009 تم تغيير النسب حيث تم توزيع 25 % لقطاع غزة 37.5% للفقراء و المساكين 25% للقروض الحسنة، 12.5 %لمصاريف التسيير

2. القرض الحسن :

أ- تعريف القرض الحسن:

- القرض في الإسلام هو" دفع مال أو تمليك شيء له قيمة بمحض التفضل على أن يرد مثله أو يأخذ عوضاً متعلقاً بذمة[15]".

- القرض الحسن هو عبارة عن قرض بدون فوائد يقتطع من أموال صندوق الزكاة لفائدة الشباب العاطل عن العمل بغرض استحداث مؤسسات مصغرة إنتاجية و خدماتية.

ب- أهمية القرض الحسن: وصيغة القرض الحسن تعتبر من أبرز صيغ التمويل التبرعي القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على أن يرد مثله، وهذه الصيغة من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء. وقد شجع الإسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتبارها من أهم مصادر التمويل الإسلامي، قال تعالى "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسناً فيضاعفه له" (البقرة245)

وللقرض الحسن فوائد كثيرة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وأنها تنمي في المجتمع المسلم التكافل والتراحم، ومنه فالقرض الحسن أجيز استثناء لما فيه من رفع للمشقة ودفع للكرب وتحقيق لمصالح المجتمع.

ج - مدى ملائمة القرض الحسن كمصدر للتمويل: يعد التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملائمة خاصة للمشروعات الصغيرة، لأن المقرض يقدم القرض للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به على أن يرد المقترض للمقرض مبلغ القرض أو مثله، وهو بذلك يعد من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلائم مع المشروعات الصغيرة وذلك للكلفة المحدودة التي يتحملها المشروع الصغير، وكذلك للمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، كما أن القرض الحسن يعد من أكثر صيغ التمويل كفاءة وفاعلية في تمويل المشروعات الصغيرة فهو يعد نموذجاً فاعلاً للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من المقرض والمقترض، إضافة إلى أن كون صيغة القرض الحسن أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأس مال لفترة محدودة كشراء مواد خام أو دفع أجور عمال بحيث قد تكون الفترة ضئيلة و لا يرغب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في المشاركة[16].

ونظراً للبعد الاجتماعي للقرض الحسن والمتوافق مع الرسالة الاجتماعية للمشروع الصغير يرى العديد من الباحثين أن القرض الحسن يجب أن يستخدم في المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة و ذلك لما يمكن أن تحققه من تنمية اجتماعية واقتصادية على حد سواء إضافة إلى كونه أضمن للمصرف الإسلامي من التمويل الاستهلاكي.

د- المشاريع ذات الأولية في التمويل من القرض الحسن ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم06 : المشاريع ذات الأولوية في للتمويل من القرض الحسن

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
المشاريع الطبية و شبة الطبية	العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة، خدمات ا رقية و تدفقات نقدية مستمرة.	/
المشاريع الحرفية	ضمان استمرارية الحرف، دوام و استقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة و تدفقات مستمرة.	النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة.
المشاريع الخدماتية	-تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة(حاسوب، ناسخة،...) ، مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة.	خدمات الهاتف، الأنترنيت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط(الخياطة، الحلاقة) ..
المشاريع الإنتاجية	توظيف أكبر وتكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	نسج الألبسة، الأغذية، الأثاث، مواد البناء ..إلخ
المشاريع الفلاحية	توظيف أكبر وتكاليف شبه ثابتة و متوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية	تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية،....

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى المرجع الآتي :مسدور فارس، إستراتجية استثمار أموال الزكاة، مجلة رسالة المسجد (الجزائر، جويلية 2003)

ه- حصيلة التمويل عن طريق القرض الحسن خلال الفترة (2004-2012) :

من خلال الجدول التالي نلخص أهم االمشاريع المستفيدة من القرض الحسن خلال الفترة الممتدة بين (2004-2012) والمبالغ المخصص لذلك:

الجدول رقم 06: التمويل عن طريق القرض الحسن خلال الفترة (2004-2012)

السنوات	عدد المستفيدين من القرض الحسن						
	إجمالي المستفيدين	عدد الذكور	عدد الإناث	المبلغ المخصص للاستثمار(د.ج)	مبلغ الاستفادة (د.ج)	المبلغ الإجمالي الموزع (د.ج)	المبلغ المتبقي (د.ج)
2004	10	8	2	1,699,999.88	170,000.00	1,700,000.00	-0.12
2005	11	9	2	1,800,000.00	180,000.00	1,980,000.00	-180,000.00
2006	10	8	2	2,860,754.63	285,000.00	2,850,000.00	10,754.63
2007	16	14	2	3,286,440.56	200,000.00	3,200,000.00	86,440.56
2008	15	14	1	3,351,652.36	200,000.00	3,000,000.00	351,652.36
2009	16	13	3	5,388,750.00	220,000.00	3,520,000.00	1,868,750.00
2010	16	15	1	4,683,477.12	280,000.00	4,480,000.00	203,477.12
2011	20	12	8	6,426,408.87	295,000.00	5,900,000.00	526,408.87
2012	27	24	3	9,643,626.00	350,000.00	9,450,000.00	193,626.00

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على إحصائيات مقدمة من طرف مكتب صندوق الزكاة لولاية البليدة

تحليل معطيات الجدول:

حسب الجدول السابق نلاحظ ارتفاع المبلغ المخصص للاستثمار في كل سنة تماشيا مع حصيلة الزكاة المجمعة، إذ بلغ سنة 2012 ما قيمته 9,643,626.00 دج.

و بالتالي فصندوق الزكاة لولاية البليدة بتمويله لهذا العدد من المشاريع قد أسهم بطريقة غير مباشرة في التقليل من حجم البطالة و توفير مناصب عمل جديدة و الحد من انتشار الفقر تدريجيا و كدا تمويل مشاريع مصغرة و كل هدا يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عامة وعلى مستوى ولاية البليدة بشكل خاص ، إذ تم فتح 173 منصب شغل خلال الفترة 2004 -2011 بحكم أن المشاريع

المتناهية الصغر توفر من منصب إلى خمسة مناصب عمل الأمر الذي يسمح لنا بتقدير عدد المناصب التي فتحت عن طريق هذه المشاريع، وذلك وفق الجدول التقديري التالي:

و- محصلة حول واقع صندوق الزكاة بالبليدة- واقع و تحديات -

إن قيام صندوق الزكاة بمد يد العون والمساعدة للمحتاج لتأسيس أو تطوير عمل، و رد المبلغ كما هو دون أعباء إضافية يعد مؤشرا إيجابيا، إذ أثبت الواقع نجاح هذه الخطوة ، من ناحية انتقال الممنوح من العوز إلى الكفاية ومن الأخذ إلى العطاء، وبالتالي يصبح بعض المستفيدين من هاته المشاريع من المزكين، و كل هدا يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن استخفاف البعض برد القرض على أساس أن الصندوق مؤسسة خيرية إنسانية ، فإنها لن ترفع دعوى قضائية لاسترداد هذا القرض ، إذ تم تخليص فقط ما قيمته 656,219.10 دج من أصل 6,195,000.00 دج بنسبة 10.6%، كما بلغ حجم القروض غير المسحوبة من أصحابها لدى بنك البركة خلال الفترة 2004 - 2011 ب 30,20,000.00دج[17] ، ضف إلى ذلك فشل بعض المشاريع بسبب سوء إدارة المشروع أو عدم المبالاة به.

خلاصة ما سبق يمكننا القول أنه بالرغم من النتائج التي حققها مكتب صندوق الزكاة لولاية البليدة إلا أنها بعيدة عن المأمول والمرجو منها وهذا لأسباب عديدة نذكر[18]:

- ضعف الوازع الديني السائد، إذ تجد الكثير من الناس لا يدفعون زكاة أموالهم.
- تخلي الحكومة عن القيام بواجبها تجاه جباية الزكاة، وتركت أمر دفعها لأهواء الأفراد ورضاهم.
- تطبيق النظام الضريبي جعل الكثير من الأفراد يعتقدون أن الضريبة تغني عن دفع الزكاة.
- الاعتماد فقط على زكاة الذهب والفضة والنقود وإهمال زكاة الزروع والمواشي و الركاز أثر في حصيلة الزكاة، مع العلم أن هذه الأخيرة قد تشكل نسبة أكبر من غيرها.
- نقص التأهيل العلمي للعنصر البشري المسؤول عن جمع وصرف الزكاة.
- اعتماد الأساليب التقليدية في الجمع والصرف وعدم استعمال الأساليب الحديثة في النشاط اليومي للصندوق كأجهزة الإعلام الآلي.
- بعض المساجد لم تجمع فيها الزكاة نظرا لموقعها وضعف روادها كتلك التي تقع في بعض القرى و المداشر من جهة، وتلك التي لا يزال سكانها معتادين على إعطائها لأقربائهم وذويهم من جهة أخرى.
- عدم تجاوب بعض المزكين في دفع زكاتهم بسبب عدم اقتناعهم بصندوق الزكاة، أو لسبب آخر كبعض كبار المزكين الذين يعطون زكاة أموالهم لأهاليهم ولعمالهم بالمؤسسة.
- تقصير بعض الأئمة في توعية المزكين وإقناعهم بدفع زكاتهم إلى الصندوق، وحثهم على أن صندوق الزكاة هو هيئة تنظيمية في جمعها وتوزيعها فقط، بحيث هناك بعض الأئمة يقومون بهذا تلميحا فقط، دون التطرق إلى ما يعود من الفوائد على الفقراء والمحتاجين ومساواتهم في الاستفادة من صندوق الزكاة.

الخاتمة:

لقد تبين من خلال قيامنا بتقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري (حالة ولاية البليدة) الدور الفعال الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية وذلك من خلال القضاء على أكبر معوقات التنمية الاقتصادية ك :مشكلة البطالة و الفقر، لكن حتى و ان استطاع اليوم المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن ما زال أمامه عقبات و معضلات ولعل أهمها أثر عنصر الثقة ، إذا هو مطالب بحلها و تجاوزها و إيجاد الآليات و المحفزات التي تمنح لجمهور المزكين الثقة الكاملة و تجعلهم يتفاعلون معه بشكل انسيابي و تلقائي، كما يجب أن لا يتعطل إخراج الزكاة من طرف المزكين، بل يجب الاستفادة من التراث الاقتصادي الإسلامي خصوصا بعد الاهتمامات التي أصبحت تنصب عليه من قبل الدول الغربية على غرار تجارب البنوك الإسلامية و الوقف إلى جانب تجربة الزكاة.

و الجزائر كبقية دول العالم الإسلامي بإمكانياتها الاقتصادية و البشرية مؤهلة للاستفادة من هذه التجارب بما يتحقق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ذلك نوصي بمجموعة من الاقتراحات لعل و عسى أن تكون من بين الاليات التي تعمل على ترسيخ فكرة الزكاة و صندوق الزكاة في الجزائر:

- نشر الوعي الديني والثقافي في أوساط المجتمع وحثهم على ضرورة تفعيل دور صندوق الزكاة، فإيتاء الزكاة شعيرة يبتغي بها المسلم وجه الله لتنفق في مصارفها المشروعة.

-ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة لبعض مؤسسات الزكاة الأخرى من بينها بيت الزكاة الكويتي والسوداني.

-إشراك واسع للمجتمع المدني والتواصل المستمر مع المزكين باستعمال مختلف الوسائل لتعزيز الثقة.

- محاولة توسيع عملية منح القروض الحسنة، والعمل على إنشاء صندوق مستقل خاص بالقرض الحسن.

قائمة الملاحق والمراجع :

[1] عبد الله بن منصور،عبد الحكيم بزاوية " دراسة تقييمية لصندوق الزكاة في الجزائر"،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول "تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي"جامعة البليدة يومي20/19 جوان 2012،ص3.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية: http://www.marw.dz/

[3] عبد الله بن منصور،عبد الحكيم بزاوية " دراسة تقييمية لصندوق الزكاة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره،ص4.

[4] علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية. دراسات في التنمية والتعامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985. ص ص 370-372.

[5] عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،ص227.

[6] فؤاد محمد شبل ، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، القاهرة. ص ص 93-95.

[7] محمد عبد الباري، استخدام التكنولوجيا المتقدمة في برامج التنمية في العالم الثالث، دراسة منشورة في ملحق مجلة النفط والتنمية 1980 ص ص 8-9.

[8] ق.و، مقال حول تقييم تجربة صندوق الزكاة، جريدة النصر، الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2013.

[9] مصطفى السباعي :الفقر، الجوع، الحرمان مشكلات وحلول، دار الوراق، بيروت،ط1، 2002،ص128

[10] عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997 ، ص170.

[11] أحمد طرطار، أمال حفناوي،" دور الزكاة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول "تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي"جامعة البليدة يومي20/19 جوان 2012،ص14.

[12] مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2002 ، ص ص341 -344.

[13] وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة لولاية البليدة، فيفري 2013.

[14] استنادا إلى منشور وزارة الشؤون الدينية والأوقاف : رقم2004/139.

[15] عبد الرزاق الهيتي :المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص371 .

[16] محمد عبد الحميد محمد فرحان، دراسة حول"التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،ص33.

[17] بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة لولاية البليدة.

[18] من إعداد الطالبين استنادا لتقارير مقدمة من طرف صندوق الزكاة لولاية البليدة.